AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4974 | الثلاثاء | 7 ربيع الأول 1446 هـ | 10 سبتمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

علاقة البلدين رابطة صداقة نمت عبر الأجيال

«الغرفة»: حجم التجارة غير النفطية مع الهند تجاوز ملياري دولار في 2022

إسرار أحمد: قطاع المواد الغذائية والزراعية أبرز الصادرات الهندية للكويت ونسعى لتوفير أفضل المنتجات والأسعار

البديوي: فرص كبيرة للاستثمار المشترك في مجالات الطاقة المتجددة

أكدت غرفة تجارة وصناعة الكويت عمق العلاقة التاريخية والاقتصادية بين الكويت والهند مبينة أن حجم التجارة غير النفطية بين البلدين تجاوزت ملياري دولار في عام 2022.

جاء ذلك في بيان أصدرته الغرفة على هامش استقبال وفد اقتصادي هندي بمقرها برئاسة نائب الرئيس التنفيذي لاتحاد منظمات التصدير الهندية إسرار أحمد وممثلين عن 30 شركة هندية تعمل في مجال قطاع المواد الغذائية والزراعية وبحضور السفير الهندي لدى الكويت الدكتور أدرش سويكا وممثلين عن شركات كويتية والهيئة العامة للغذاء والتغذية الكويتية.

وذكرت الغرفة أن علاقة البلدين أكثر من شراكة في التجارة والأعمال بل هي رابطة صداقة نمت عبر الأجيال مشددة على ضرورة استغلال الفرص لتعميق تلك الصداقة وتوطيد العلاقات بشكل أكبر.

وأوضحت أن تنظيم اللقاء جاء حرصا منها على قضية الأمن الغذائي وضرورة إشراك الشركات الكويتية بقطاعاتها كافة لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها عبر تشجيعها وإتاحة الفرص الاستثمارية المناسبة بما يساهم في تحقيق وتعزيز منظومة الأمن الغذائي في الكويت.

من جانبه أعرب أحمد وفق البيان أثناء اللقاء عن شكره للغرفة على تنظيم اللقاء الاقتصادي الذي يركز على قطاع المواد الغذائية والزراعية التي تعتبر أبرز الصادرات الهندية مشددا على السعي الدؤوب لتوفير أفضل المنتجات والأسعار.

وأكد أن الكويت شريك تجاري مهم للهند وأن "العمل الجاد مع حكومة بلاده لتوفير البيئة المناسبة لإقامة وتشجيع الأعمال والشراكات الفعالة" ساهم في نمو التبادل التجاري بين البلدين بنحو 7 في المئة خلال عام 2023.

وبدوره أعرب السفير الهندي وفق البيان عن سعادته بوجود وفد بلاده في الكويت ما يعكس اهتمام الجانبين بتعزيز العلاقات القائمة مضيفا أن قيادتي البلدين تشجعان على تنمية وتعزيز العلاقات الثنائية والتاريخية بينهما.

وأشار بيان الغرفة إلى أن السفير الدكتور أدرش سويكا وجه خلال اللقاء دعوة الى الجانب الكويتي لزيارة الهند والاطلاع على فرص الاستثمار المتاحة.

يذكر أنه تم خلال الزيارة افتتاح معرض للمنتجات الهندية في مبنى الغرفة ويستمر ليومين بهدف التعريف بالعديد من المنتجات الهندية وإتاحة الفرصة لعقد الشراكات بين الجانبين لاسيما في قطاع المواد الغذائية والزراعية.

التعاون الخليجي الهندي

من ناحية أخرى أكد جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن انعقاد الاجتماع الوزاري الأول للحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون وجمهورية الهند يعكس الرغبة الصادقة والمشتركة في تعزيز العلاقات بين الجانبين، وتطويرها بما يخدم مصالح شعوبنا ويعزز الاستقرار والازدهار في المنطقة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الوزاري الأول المشترك للحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون وجمهورية الهند، برئاسة الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لدولة قطر –رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة وزراء الخارجية بدول مجلس التعاون، وحضور سوبراهمانيام جايشانكر، وزير خارجية جمهورية الهند.

وقال البديوي، خلال الكلمة التي ألقاها في الاجتماع، بحسب بيان للأمانة العامة لمجلس التعاون، إن التعاون الاقتصادي يمثل محوراً مهماً في العلاقات الثنائية، حيث يشكل الأساس الذي تقوم عليه العلاقات التجارية والاستثمارية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والهند في عام 2022 نحو 174 مليار دولار أمريكي، أي نحو 11 % من إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون، ما يعكس الأهمية الكبيرة لهذا التعاون.وكشف البديوي، أن التعاون في مجال التجارة الذي بلغت فيه صادرات دول المجلس ما قيمته نحو 91 مليار دولار، في حين بلغت الواردات ما قيمته 83 مليار دولار، ما يعزز التكامل الاقتصادي بين دول الخليج والهند ويوفر فرصاً للنمو والتوسع في الأسواق، بالإضافة إلى أنها بلغت استثمارات دول مجلس التعاون في الهند نحو 6 مليارات دولار في مشاريع متنوعة.

وتابع: "هذه الاستثمارات تعكس الثقة المتبادلة والفرص الواعدة التي توفرها الأسواق في كلا الجانبين، من خلال تعزيز الاستثمارات المشتركة، يمكننا تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة، بما في ذلك خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك البترول والغاز".

ونوه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، بأن هناك فرص كبيرة للاستثمار المشترك في مجالات الطاقة المتجددة، مما يسهم في تحقيق الاستدامة وتنويع مصادر الطاقة، ويسهم في حماية البيئة.

وأردف: "كما وأن التعاون في مجالات التكنولوجيا والابتكار يعد محوراً مهماً آخر في علاقاتنا، وتبادل الخبرات في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والبحث العلمي يمكن أن يسهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية والتقدم في كلا الجانبين، حيث نستشرف أن هناك إمكانات هائلة للتعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والتكنولوجيا المالية، ما يعزز قدرتنا على الابتكار وتحقيق النمو المستدام، وتعد البنية الأساسية مجالاً آخراً ذو أهمية بالغة في تعزيز التعاون بيننا، لاسيما وأن الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية، مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ، يمكن أن يسهم في تعزيز الاتصال بين دولنا وتحقيق التكامل الاقتصادي، ويمكننا من الاستفادة من الخبرات الهندية في هذا المجال لتطوير البنية الأساسية في دول مجلس التعاون، يعزز ذلك قدراتنا الاقتصادية ويوفر فرصاً جديدة للنمو والتطوير".

وقال البديوي، إن العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية الهند تاريخية وعريقة، تمتد لعدة قرون وتقوم على أسس من الثقة المتبادلة والتعاون المثمر، وهذه العلاقات تشهد باستمرار تطورًا ملحوظا، وتعكس الإرادة القوية لدى الجانبين لتعزيز الشراكة في مختلف المجالات.

وفي سياق متصل، أشار إلى مجالات التعاون التي وردت في مذكرة التفاهم التي وقعها الجانبان في عام 2022، والتي تشكل المنطلق الرئيسي في مجالات التعاون بين الجانبين، وأن الحوار والتعاون السياسي بين دول مجلس التعاون والهند هو ركيزة أساسية في قوة ومتانة العلاقات سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المشترك، والتحديات السياسية التي تواجه المنطقة والعالم يتطلب التنسيق المستمر والحوار البناء لتعزيز الأمن والاستقرار، لافتا إلى أن التجارب السابقة أثبتت أن التعاون الوثيق أسهم بشكل كبير في مواجهة عدد من الأزمات والتحديات السياسية.كما أضاف الأمين العام، أن التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها العالم مثل الإرهاب والتطرف، والنزاعات الإقليمية، والأزمات الإنسانية، يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون والهند، ويمكن العمل معاً لمواجهة هذه التحديات بفعالية، وتوحيد الجهود والمواقف في المحافل الدولية سيعزز من القدرة على التأثير والمساهمة في تحقيق السلم والأمن، والتعاون الأمني لا يقتصر على مواجهة التحديات وحسب، بل يمتد أيضاً إلى تعزيز السلم والأمن في المنطقة والعالم، ويمكن من خلال تبادل المعلومات والتنسيق الأمني العمل على منع الأزمات والنزاعات قبل حدوثها، كما يمكن التعاون في مبادرات السلم والأمن الإقليمي والدولي، ما يسهم في خلق بيئة مستقرة وآمنة لشعوبنا.

وأشار البديوي، إلى الآليات الفعالة للحوار السياسي والتشاور المستمر بين دول مجلس التعاون والهند، وهي الأدوات التي توفر الفرص العديدة لتبادل وجهات النظر وبناء تفاهمات مشتركة تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار، وكذلك تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية، وتمكن من عقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين لمناقشة القضايا السياسية الهامة والتحديات المشتركة، ووضع إستراتيجيات لمواجهتها.

كما شدد الأمين العام، على أن التراث الثقافي العريق لكلا الجانبين يعد عاملاً هامًا في تعزيز التفاهم المتبادل والتقارب بين الشعوب، والتعاون الثقافي يمكن أن يسهم في بناء جسور التواصل والتفاهم بين الشعوب، ما يعزز العلاقات الثنائية على المستوى الشعبي ويعكس القيم المشتركة التي تربط دول الخليج والهند، ويسهم في تبادل الخبرات الأكاديمية في تعزيز الروابط الثقافية والعلمية بين الجانبين، من خلال برامج التبادل الثقافي والأكاديمي، مما يمكن من تعزيز الفهم المتبادل وتبادل المعرفة والخبرات بين الشعوب.

وأفاد البديوي بأن التعاون في المجالات الأكاديمية والعلمية يمثل جزءاً مهماً من التعاون الثقافي، ويُمكن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في دول مجلس التعاون والهند من التعاون في مجالات البحث العلمي والتطوير، الأمر الذي بلا شك سيسهم في تحقيق تعاون ملموس في مجالات التكنولوجيا والعلوم من جانب، ويكثف من زيادة وتيرة عملية تبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز القدرات البحثية بين كلا الجانبين من جانب آخر.

وأضاف قائلاً: "وبهدف وضع برامج محددة للمضي قدماً في تفعيل التعاون في هذه المجالات، فقد اتفق الجانبان على خطة للعمل المشترك للفترة القادمة (2028–2024)، والتي نتطلع إلى إقرارها في اجتماع اليوم، كما تم الاتفاق على أن تقوم الأمانة العامة بالتنسيق بين جمهورية الهند ودول المجلس للبدء في تنفيذ هذه الخطة في أقرب فرصة ممكنة، والعمل على تطويرها وتعزيزها وفق ما يراه الجانبان لتكون رافداً للعلاقات المتينة بين الجانبين".

واختتم الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، بأن الاجتماع سيسهم في تعزيز الروابط مع الهند وفتح آفاق جديدة للتعاون المشترك، فاليوم أمام الطرفين فرصة كبيرة لتعزيز التعاون في مختلف المجالات التي تناولتها مذكرة التفاهم، وتنفيذ خطة العمل المشترك التي تم التوصل إليها بين مجلس التعاون وجمهورية الهند للفترة (2028–2024).

جانب من الاجتماع

«أسواق المال» تصدر 8 قرارات تأديبية بحق شركات وأشخاص

أصدرت هيئة أسواق المال أمس الأثنين، 8 قرارات تأديبية، في حق أشخاص وشركات مدرجة وغير مدرجة.

وحسب بيان للهيئة، صدر قرار بتوقيع عقوبة جزاء التنبيه ضد شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ورئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة و3 أعضاء من مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للشؤون المالية في الشركة، والمدير التنفيذي لإدارة المخاطر والالتزام في الشركة، لمخالفتهم قواعد الادراج وحوكمة الشركات.

وأصدرت الهيئة قراراً تأديبياً ضد شركة وفرة للاستثمار الدولي لمخالفتها قواعد أموال العملاء وأصولهم وقواعد أخلاقيات العمل، وتضمن القرار توقيع جزاء مالي على شركة وفرة للاستثمار الدولي مبلغ مقداره 5000 دينار عن المخالفتين الأولى والثانية المنسوبة إليها للارتباط.

كما صدر قرار تأديبي بتوقيع عقوبة جزاء التنبيه ضد شركة بيت الأوراق المالية لمخالفتها قواعد أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون، وعليها مراعاة عدم تكرار ما وقع منها مستقبلا.

وصدر أيضاً قرار تأديبي بتوقيع عقوبة الجزاء المالي ضد شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي بصفتها مصفي صندوق الأوسط للسوق النقدي بالدينار الكويتي (تحت التصفية) والشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية بصفتها أمين حفظ صندوق الأوسط للسوق النقدي بالدينار الكويتي (تحت التصفية) لمخالفتهم قواعد أنظمة الاستثمار الجماعي.

ثبت للهيئة بشكل قاطع قيام الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي بإلزام 30 من حملة الوحدات الذين يوجد دعاوى قضائية بينهم وبين المصفي بالتوقيع على إقرار باستلامهم دفعات تصفية نقدية عن وحداتهم، الأمر الذي قد يعرض المصفي للمساءلة عن الضرر الذي قد يلحق حملة الوحدات بسبب تجاوزه حدود سلطته.

وتابعت بأنه ثبت للهيئة بشكل قاطع إخلال المصفي في إدراج التوزيعات النقدية ودفعات التصفية التي تمت على الصندوق ضمن التقارير الربع سنوية على النحو المفصل أعلاه، مما يثير شبهة تعمد إغفال المصفي هذه المعلومات الجوهرية عن الهيئة.

وتضمن توقيع جزاء مالي على شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي بصفتها مصفيا لصندوق الأوسط للسوق النقدي بالدينار الكويتي (تحت التصفية) مبلغ مقداره 5000 دينار عن المخالفة الأولى، ومبلغ مقداره 1000 دينار عن المخالفة الثانية. وتم توقيع جزاء مالي على الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية بصفتها أمين حفظ صندوق الأوسط للسوق النقدي بالدينار الكويتي (تحت التصفية) مبلغ مقداره 10 آلاف دينار عن المخالفة المنسوبة إليها.

وأصدرت الهيئة قراراً تأديبياً بتوقيع جزاء الإنذار ضد شركة جاسم للنقليات والمناولة لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية، وذلك لعدم قيام الشركة بالإفصاح عن توقيع عدد (3) عقود تسهيلات ائتمانية مؤثرة.

وإلى جانب ذلك، صدر قرار تأديبي بتوقيع عقوبة الجزاء المالي ضد شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والاسنان، ورئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس وعدد (2) أعضاء مجلس إدارة، ورئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة التدقيق لمخالفتهم قواعد حوكمة الشركات.

وتم توقيع جزاء مالي على كل من رئيس مجلس إدارة شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان، ونائبه، وعضوين مجلس إدارة بصفتهم رئساء لجنة التدقيق بالشركة 3000 دينار لكل من الأول والثاني عن المخالفة المنسوبة إليهما، و 5000 دينار لكل من الثالث والرابعة عن المخالفات المنسوبة إليهما للارتباط.

كما صدر قرار بتوقيع عقوبة جزاء التنبيه ضد شركة النخيل للإنتاج الزراعي لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية.

حيث ثبت عدم قيام الشركة بالإفصاح في بورصة الكويت بالتوقيت المناسب عن ترسية مناقصة تنفيذ وتطوير الزراعات التجميلية والري بتاريخ 4 فبراير 2024، وبإجمالي 16.7 مليون دينار، حيث لم تقم الشركة بالإفصاح عن هذه المعلومة إلا بتاريخ 7 فبراير 2024.

وصدر قرار بتوقيع عقوبة الجزاء المالي ضد شركة بوبيان كابيتال للاستثمار لمخالفتها قواعد أخلاقيات العمل بقيمة 3000 دينار.

تداولات بـ 85.16 مليون دينار

مؤشرات البورصة «تتباين».. و«العام» يرتفع 2.04 نقطة

سيطر التباين على المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات، أمس الاثنين، وسط ارتفاع لـ5 قطاعات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 2ر04 نقطة بنسبة 0ر03 في المئة ليبلغ مستوى 7181ر52 نقطة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 16ر47 نقطة ليبلغ مستوى 6199ر50 نقطة من خلال تداول 314ر3 مليون سهم عبر 15261 صفقة نقدية بقيمة 49ر7 مليون دينار (نحو 162ر6 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 1ر69 نقطة بنسبة 0ر02 في المئة ليبلغ مستوى 7788ر64 نقطة من خلال تداول 127ر8 مليون سهم عبر 8089 صفقة بقيمة 35ر4 مليون دينار (نحو 115ر8 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 34ر37 نقطة بنسبة 0ر58 في المئة ليبلغ مستوى 5978ر56 نقطة من خلال تداول 191ر9 مليون سهم عبر 6846 صفقة نقدية بقيمة 27ر6 مليون دينار (نحو 90ر3 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 85.16 مليون دينار، وزعت على 442.12 مليون سهم، بتنفيذ 23.35 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 5 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ5.26 %، بينما تراجعت 8 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ3.33 %.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 50 سهماً على رأسها "بيت الطاقة" بـ19.52 %، بينما تراجع سعر 58 سهماً في مقدمتها "أولى تكافل" بواقع 6.74 %، واستقر سعر 16 سهماً.

وجاء سهم "منازل" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 57.18 مليون سهم؛ وتصدر السيولة سهم "مينا" بقيمة 14.14 مليون دينار.